

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل الخاص بالمعونة الفنية لاستصلاح ٤٠٠ ألف فدان بشبه جزيرة سيناء بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية و الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرار :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل الخاص بالمعونة الفنية لاستصلاح ٤٠٠ ألف فدان بشبه جزيرة سيناء بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤١١ هـ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٩٠ م).

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بمجلسته المعقودة في ١١ رجب سنة ١٤١١ هـ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٩١ م .

السيد وزير التعاون الدولي المختم

وزارة التعاون الدولي

٨ شارع عبدى - القاهرة

جمهورية مصر العربية

بعد التحية ،

إشارة إلى المحادثات التي جرت مع بعثة الصندوق التي قامت بزيارة مصر ، فإنه
سرني أن أنقل لسيادتكم موافقة مجلس إدارة الصندوق بجلسته المنعقدة في يوم الأحد
١١/٣/١٩٩٠ على تقديم معاونة فنية لجمهورية مصر العربية في حدود مبلغ مائة ألف
دينار كويتي لتنفيذ تكاليف الخدمات الاستشارية المطلوبة للإعداد لتنفيذ مشروع
استصلاح ٠٠٤ ألف فدان بشبه جزيرة سيناء وذلك وفقاً للشروط الآتية :

أولاً - يقوم الصندوق بتمويل تكاليف الخدمات الاستشارية المطلوبة للإعداد
لتنفيذ مشروع استصلاح ٠٠٤ ألف فدان بشبه جزيرة سيناء في حدود المبلغ المخصص
لالمعونة الفنية أي مبلغ مائة ألف دينار كويتي .

ثانياً - يعهد بهذه الخدمات إلى مؤسسة استشارية متخصصة يتم اختيارها بالاتفاق
بين الجانبيين بعد الحصول على عروض مناسب من المؤسسات الاستشارية ذات
الخبرة ولهذه الغاية ستقوم الجهات المختصة لديكم بإعداد مهام واختصاصات المستشارين
التي سيتم إسناد راج العروض على أساسها وعرض تلك المهام والاختصاصات على الصندوق
للتشاور بشأنها ، كما سيتم تحديد المؤسسات التي ستدعى لتقديم عروض للقيام بالخدمات
بالاتفاق بين الجانبيين . وعند تلقى العروض ستقوم تلك الجهات بتحليلها وتفوييمها
و اختيار أفضل العروض معكم . ويتم التعاقد بينكم وبين المؤسسة الاستشارية المختاره
وفقاً للشروط التي يوافق عليها الصندوق ، ويتم إدخال أي تعديل على هذه الشروط
بموافقة الصندوق .

ثالثاً - يقوم الصندوق بدفع المبالغ المستحقة للمؤسسة الاستشارية المختاره مباشرة
وفقاً لشروط العقد المبرم معها ، وذلك في حدود المبلغ المخصص لالمعونة الفنية .

رابعا - في حالة ثبوت جدوى مشروع استصلاح شبه بجزرة سيناء والتخاذل قرار من جانب الصندوق للمساهمة في تمويل ذلك المشروع أو أي جزء بفرض منه ، تُعتبر جميع المبالغ التي يتم إنفاقها من المبلغ المخصص للمعونة الفنية بموجب هذا الخطاب على تلك الخدمات بجزء من ذلك القرض وتسرى بشأنها جميع الشروط والأحكام الواردة في اتفاقية القرض سواء من حيث الفوائد والتكاليف الأخرى المستحقة أو تواريخ السداد أو غير ذلك . كما تعتبر هذه المبالغ مسحوبة من القرض اعتبارا من تاريخ نفاذ اتفاقية القرض .

خامسا - إذا لم يساهم الصندوق في تمويل ذلك المشروع أو أي جزء منه ، فإن المبالغ التي يكون قد تم إنفاقها على الخدمات الاستشارية للمشروع من المبلغ المخصص لمساعدة الفنية الواردة في هذا الخطاب تعتبر منحة خالصة غير واجبة السداد من قبل جمهورية مصر العربية .

سادسا - تقدم حكومة جمهورية مصر العربية كل عنون ومساعدة ممكنتة للؤستة الاستشارية التي ينطاط بها القيام بالدراسة .

نرجو من سيادتكم في حالة قبول حكومتكم للمعونة الفنية المقترحة بالشروط المشار إليها أعلاه تأكيد ذلك بالتوقيع على صورة هذا الخطاب المرفقة وإعادتها إلينا .

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام ما

بدر مشاري الحميضي

المدير العام

نوفاق على المعونة الفنية المشار إليها في هذا الخطاب وبالشروط الواردة فيه .

التاريخ : ١٩٩٠/٤/٢

جمهورية مصر العربية

عنها : إمضاء

التفوض بالتوقيع

وزارة الخارجية

قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل الخاص بالمعونة الفنية لاستصلاح ٠٠٤ ألف فدان بشبه جزيرة سيناء بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢؛

وعلی موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٩١؛

وعلی تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٩١.

قرر:

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل الخاص بالمعونة الفنية لاستصلاح ٠٠٤ ألف فدان بشبه جزيرة سيناء بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/١/٣٠

صدر بتاريخ ١٩٩١/٢/٥

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. احمد عصمت عبد المجيد